المحاضرة الثانية عشر: مرحلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث تلعب دورا محوريا في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، فضلا عن توفير فرص عمل واسعة وتقليل نسبة البطالة .تواجه هذه المؤسسات بيئة اقتصادية متغيرة تتسم بعدة تحديات تتعلق بالتمويل، والتنظيم، والتنافسية، وهو ما يتطلب وضع أطر سياسية وقانونية فعالة تدعم استدامتها وتطويرها .من جهة أخرى، توفر البيئة الاقتصادية والسياسية في البلاد فرصا كبيرة لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من برامج الدعم والتدريب، وتعزيز الابتكار، وتيسير إجراءات الإطلاق والنمو، وذلك بهدف تحسين قابليتها للمنافسة على المستوى الوطني والدولي .تتطلب المرحلة الحالية التركيز على تطوير البنى التحتية الرقمية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تنشيط رأس المال الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريتها وتوسيع قاعدة نشاطها الاقتصادي .مع وجود تحديات كثيرة، تبرز الحاجة الملحة إلى تطبيق استراتيجيات فاعلة لتعزيز الإمكانيات وتحقيق تنمية مستدامة ومستقبل واعد يضمن الاندماج الفعّال لهذه المؤسسات في الديناميكية الاقتصادية الوطنية.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تصنيفها في الجزائر

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنها الكيانات الاقتصادية التي تتراوح أحجامها وفقا لمعايير يصدرها القانون الوطني، وتعد من الركائز الأساسية لتنمية النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل .تُصنف هذه المؤسسات عادة استنادًا إلى معايير كمية ونوعية، تشمل حجم العمالة، وحجم المبيعات، والأصول الثابتة، وذلك بهدف تحديد مدى أهميتها في المشهد الاقتصادي وتقديم الدعم المناسب لها .في الجزائر، تُعتمد آليات تصنيف محددة، غالبًا عبر تصنيفات رسمية تعتمد على عدد الموظفين والدخل السنوي، بهدف تيسير تطبيق السياسات التنموية والتسويقية الموجهة لها .ترمي هذه التصنيفات إلى تفعيل برامج الدعم والحماية، وتسهيل الوصول إلى التمويل والتكوين، إضافة إلى تنظيم أنشطة المؤسسات وتصنيفها حسب نوعية الأعمال وظروف التشغيل .وتبقى

عملية التصنيف من العوامل الحاسمة في رسم سياسات التنمية، إذ تُمكن السلطات من تخصيص الموارد وتوجيه البرامج بشكل أكثر دقة للمؤسسات التي تتوافق مع معايير النمو والتطوير المستدام . تجدر الإشارة إلى أن آليات التصنيف تمكن من تقييم تطور القطاع وتحديد الأولويات، مما يساهم في وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز قدراتها التنافسية، وتسهيل اندماجها في السوق المحلية والدولية.

السياق الاقتصادي الوطني وتاريخ تطور ريادة الأعمال المتوسطة والصغيرة

شهد الاقتصاد الوطني للجزائر تطوراً ملحوظاً في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي مر بها على مر العقود، حيث لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تنمية القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل .بداية، برزت أهمية هذه المؤسسات مع الاستقلال الوطني، إذ كانت تشكل آلية أساسية لإحداث فرص الشغل ودعم الاستقرار الاقتصادي، رغم التحديات التي واجهتها من ضعف في التمويل، وصعوبات في النفاذ للسوق، ونقص في المهارات والابتكار .ومع مرور الزمن، اتبعت الجزائر مساراً استراتيجياً لتعزيز ريادة الأعمال من خلال إصدار قوانين وتشريعات تنظيمية، وتقديم حوافز مالية ومساندة ميدانية تركز على دعم ريادة الأعمال، خاصة في فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وعلى رغم ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البنية التحتية الاقتصادية، وتغيرات السوق العالمية، والتحولات التكنولوجية التي تتطلب مضاعفة الجهود لتطوير قدرات هذه المؤسسات، وتهيئتها لتحديات المستقبل .إذ إن الاستقرار الاقتصادي، بشكل خاص، يعتمد على مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات، وتبني التكنولوجيا، وتوسيع نطاق عملياتها .من خلال التاريخ الاقتصادي، يمكن ملاحظة أن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت فترات من النمو ثم التراجع، نتيجة لعوامل سياسية، وتشريعية، ومنافسة غير عادلة، الأمر الذي يحتم مراجعة السياسات وتحسين الأطر القانونية والمساعدات الموجهة لهذه المؤسسات .بالتالي، فإن استدامة هذا القطاع تتطلب استراتيجيات شفافة ومتجددة، تؤمن بذور النمو والاستقرار، وتسد الثغرات القائمة، مع الاستثمار في الكفاءات البشرية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وخلق بيئة محفزة للابتكار والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

الأطر التنظيمية والسياسات المحفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل الأطر التنظيمية والسياسات المحفزة دعامة أساسية لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .وقد عملت الحكومة على وضع تغييرات هيكلية وتشريعية بهدف تيسير بيئة الأعمال وتحفيز ريادة الأعمال، من خلال تطوير الإطار القانوني والتشريعي المنظم لهذا القطاع .يتضمن ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية، مما يسهم في تحسين مناخ الاستثمار ويعزز من قدرة المؤسسات على النمو والابتكار.

من ناحية الضرائب، أطلقت الحكومة برامج تحفيزية تشمل تخفيضات ضريبية وجبائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تخفيف الأعباء المالية وتشجيع الثقافة الاستثمارية .كما تم وضع أنظمة تنظيمية تتيح التسهيلات اللازمة لتأسيس وتطوير المشاريع، مع إصدار قوانين تحمي حقوق المؤسسات وتضمن حقوق العمال والمستثمرين على حد سواء.

وفي إطار الدعم المالي، توفر السياسات الوطنية آليات تمويل ميسر وبرامج دعم تركز على تشجيع الإحداث ودعم المشاريع الريادية .وتشمل هذه المبادرات قروضا ميسرة، ومواعيد سداد مرنة، بالإضافة إلى برامج دعم الكفاءات وتأهيل الموارد البشرية، بهدف تعزيز قدرات المؤسسات وتحسين ممارسات الإدارة.

كما تولي السياسات الحكومية اهتماماً كبيراً بالتطوير والتدريب من خلال برامج وطنية تستهدف رفع معارف ومهارات رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات، إضافة إلى تشجيع الابتكار والتكنولوجيات الحديثة .بشكل عام، تركز الأطر التنظيمية والسياسات المحفزة على خلق بيئة داعمة لرواد الأعمال، عبر توفير الدعم المالي والهوية القانونية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى تعزيز قدرات التصنيع والتصدير، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحافظة على تنافسيتها وتحقيق إمكاناتها الكاملة.

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إمكانيات هائلة للنمو والتنمية الاقتصادية، رغم التحديات التي تواجهها في مراحل التطوير المختلفة .إن استدامة هذه المؤسسات تعتمد بشكل رئيسي على وجود بيئة تنظيمية ملائمة، وتمويل مستدام، وإمكانات تبني التكنولوجيا الحديثة .على

الرغم من توفر السياسات الوطنية والدعم الحكومي، إلا أن العديد من المؤسسات تعاني من محدودية الوصول إلى التمويل، البيروقراطية المعقدة، وصعوبة المنافسة في السوق المحلية والدولية . يتطلب تعزيز قدرات المؤسسات تحسين قدراتها التكنولوجية وتطوير مهارات الكوادر البشرية، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتحسين الحصول على الأسواق وزيادة القدرة التنافسية .التوجه نحو التحول الرقمي يمثل فرصة هامة لتعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف، مما يسهم في توسيع قدراتها التصديرية وتنوع أسواقها .كما أن تعزيز البرامج التدريبية والسياسات الداعمة للكفاءات يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع المتغيرات وتجاوز التحديات الراهنة .من خلال قياس الأداء وتقييم الأثر بشكل دوري، يمكن تحديد مجالات التحسين والعمل على تطويرها بشكل مستمر .أما عن آفاق المستقبل، فثمة توقعات تشير إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وتوسيع شبكة العلاقات والشراكات، وتكثيف الجهود نحو التصدير وتنويع الموارد، مما سيساهم في إرساء قاعدة قوية للنمو المستدام لهذه المؤسسات، وجعلها حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني .بالتالي، فإن استثمار السياسات المشجعة والبرامج التنموية يظل ضرورياً لتجاوز العوائق وتحقيق آفاق أرحب لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.